



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التأمين



منعم الخفاجي*

لا تأمين في العراق

تقديم الموضوع

نعم، لا تأمين في العراق. عنوان استنفزازي. هكذا ورد في تغطية إخبارية قصيرة (2.5 دقيقة) في قناة السومرية بتاريخ 15 تشرين الثاني 2022.¹

التأمين ليس معدوماً بالمطلق في العراق، فهناك ثلاث شركات حكومية إحداها متخصصة بأعمال إعادة التأمين، وأزيد من ثلاثين شركة تأمين خاصة، إضافة إلى عدد من وسطاء التأمين وإعادة التأمين. وهناك ديوان التأمين المرتبط بوزارة المالية، وهو الجهاز الرقابي على النشاط التأميني. وهناك أيضاً جمعية التأمين العراقية.

إن القول بعدم وجود تأمين في العراق مبعثه التراجع المريع لقطاع التأمين عند مقارنته مع الماضي ومع قطاع التأمين في الدول العربية سابقاً وفي الوقت الحاضر. كيف نفسر هذا التراجع؟

أسبابه كثيرة ويمكننا أن نلتقط منها، كما فعل الخبير الاقتصادي باسم انطوان جميل في التغطية الإخبارية للسومرية، انعدام الثقة بقطاع التأمين بأكمله وهي، أي الثقة، سبب رئيسي ومهم لكسب الزبائن كافة: المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص وأفراد الشعب، ذلك لأن طبيعة وآلية العمل التأميني المتمثلة في بيع الأغذية التأمينية التي هي عبارة عن وعد بالتعويض ولو أنه موثق قانوناً، لكنه يحتاج إلى قناعة، ثقة، بأن المؤمن (شركة التأمين) قادر على الإيفاء بالتعويض.

¹ يمكن للقارئ مشاهدة التغطية الخبرية باستخدام هذا الرابط: [لا تأمين في العراق بسبب انعدام الثقة | بالفيديو](https://www.alsumaria.tv/docs/438104)

(alsumaria.tv)

<https://www.alsumaria.tv/docs/438104>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التأمين

نبذة مختصرة عن واقع التأمين في العراق

بدأ التأمين في العراق بشكله الحديث متواضعا منذ نهايات القرن التاسع عشر أيام الحكم العثماني وتطور قليلا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق وكالات وفروع شركات تأمين أجنبية متعددة همها الأول تحقيق الأرباح، ولكن البداية الحقيقية لتطور التأمين عراقيا بدأ مع تأسيس شركة التأمين الوطنية برأسمال حكومي، زاولت العمل في سنة 1952 ومن ثم تم تأسيس شركات من قبل القطاع الخاص برؤوس أموال عراقية بلغ عددها قبل تأميم شركات التأمين في تموز /1964 سبع شركات إضافة إلى شركتي التأمين الوطنية وإعادة التأمين العراقية². جميع هذه الشركات اعتمدت الخبرة الأوروبية المتقدمة في مقدمتها البريطانية². بعد دمج شركات التأمين سنة 1965 استمر قطاع التأمين في العراق حتى أصبح قبل وخلال وبعد سبعينات القرن الماضي من قطاعات التأمين العربية والاقليمية المتطورة وأكثرها تقدما، من حيث الكفاءة الفنية والقدرة المادية، إذ بلغت أقساط التأمين المكتتبه، من قبل شركة التأمين الوطنية³، عدا التأمين على الحياة سنة 1981 بحدود (600/- مليون دولار)⁴ في حين لم يكن إي من قطاعات التأمين العربية والاقليمية قد حقق مثل هذا المستوى. ومنذ عام الاحتلال لحد الآن لم تلامس أقساط التأمين بما فيه أقساط التأمين على الحياة لكامل القطاع (200 مليون دولار) سنويا بينما تجاوزت في بعض الدول العربية حاجز العشر مليارات دولار.

تراجع قطاع التأمين العراقي

بعد ذلك، ومع استمرار الحرب العراقية الإيرانية تراجع المستوى الاقتصادي الذي تأثرت به سلبا القطاعات كافة ومنها قطاع التأمين حيث توجهت موارد الدولة لتمويل هذه الحرب فانخفضت أقساط التأمين وهاجرت الكوادر التي كانت تدير اعمال التأمين وبسبب الحصار الظالم والمقاطعة اللئيمة للذين فرضا من قبل المحتل على شعب العراق سنة 1990 وصل التراجع في قطاع التأمين ذروته ولم يتعاف حتى الآن للأسباب التالية:

² لدينا ملاحظات حول هذا الموضوع ربما سنتطرق اليها في وقت لاحق.

³ شركة التأمين الوطنية كانت آنذاك الوحيدة التي تزاول أعمال التأمينات العامة- عدا التأمين على الحياة.

⁴ ورد في الصفحة (6) من النشرة الإحصائية لسنة 2010 الصادرة من قبل شركة التأمين الوطنية، أن أقساط التأمين لسنة 1981 بلغت 183 493 000 دينار سعر الصرف \$ 3,3 = 1 دينار



أوراق في التأمين

1. عدم اهتمام المسؤولين في وزارة المالية بموضوع التأمين بالرغم من أهمية هذا القطاع وتأثيره الإيجابي في التنمية الاقتصادية واستقرار الحياة الاجتماعية.
2. تشجيع وزارة التخطيط للمقاولين وحتى المؤسسات الرسمية لتأمين المشاريع الكبيرة لدى شركات تأمين غير عراقية.
3. شركات التأمين، بالمطلق، غير قادرة على إدارة العملية التأمينية بسبب افتقارها لكوادر مؤهلة ولصغر حجم شركات القطاع الخاص وعدم وجود الرؤيا لدى الشركات الحكومية في كيفية تطوير كوادر مؤهلة.
4. ديوان التأمين منذ تأسيسه سنة 2005 لم يضطلع بتنفيذ أي من الواجبات المهمة التي وردت في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 المعروف بالأمر رقم 10.
5. بعض مواد قانون تنظيم أعمال التأمين جاءت مخيبة للأمال ووضع الأساس لفتح سوق التأمين على مصراعيه وسمح لكل من هب ودب لممارسة أعمال التأمين في العراق حتى بدون رخصة عمل.

هذه الأسباب وغيرها التي كانت ولا زالت هي السبب في استمرار تردي قطاع التأمين تناولها العديد من المهتمين في حقل التأمين، في مقدمتهم الزميل مصباح كمال، تشخيصًا وتحليلًا واقتراح الحلول، ونُشر العديد منها في مدونة مجلة التأمين العراقي الإلكترونية وفي موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين. وأزعم بأنني ساهمت في هذا المجال من خلال المحاضرات ونشر بمقالات عديدة تم تجميع قسم منها من قبل شبكة الاقتصاديين العراقيين بكراس تحت عنوان **نحو قطاع تأمين عراقي فعّال - تحديات وحلول**⁵. ولكن كل هذه الكتابات والمطالبات بإصلاح هذه المعوقات لم تجد صدئ لها لا من قبل المسؤولين عن هذا القطاع المهم اقتصاديا واجتماعيا ولا من قبل العاملين، لا سلْبًا ولا إيجابًا.

ومن باب المقارنة، وللوقوف على مدى تراجع قطاع التأمين العراقي، يمكن الاطلاع على جدول بأقسام التأمين المكتتبه في بعض الدول العربية مدرج ضمن الهامش رقم

⁵- راجع كراس منعم الخفاجي، **نحو قطاع تأمين عراقي فعّال-تحديات وحلول**، (منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020). رابط الكراس في موقع الشبكة: [Challenges and Solutions to Iraq's Insurance Problems-draft 3 \(3\)](#)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في التأمين

(4) أعلاه الصفحة (32) منه نُظِمَ سنة (2016) يوضح مدى تدني أقساط التأمين في قطاع التأمين العراقي مقارنة بما هو في بعض الدول العربية مع ملاحظة أن أقساط التأمين في أغلب دول المقارنة الأخرى قد ازدادت بأكثر من (30%) منذ تأريخ إعداد هذا الجدول بينما في العراق لا زالت أقساط التأمين كما هي لم تلامس الـ (200) مليون دولار.

منعم الخفاجي

(* مستشار في قضايا التأمين)

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 2022/11/18

<http://iraqieconomists.net/>